

annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

موجز السياسات

رصد أهداف التنمية المستدامة الهدف ١

إعداد سمير العيطة
كانون الأول/يناير ٢٠١٧

القضاء على
الفقر



بدعم من:

UNDEF



The United Nations
Democracy Fund

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

موجز السياسات

رصد أهداف التنمية المستدامة الهدف ١

إعداد سمير العيطة
كانون الأول/يناير ٢٠١٧

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية مكونة من تسعة شبكات وطنية و٢٣ منظمة غير حكومية تعمل

في ١٢ دولة عربية

ص.ب.: ١٤/٤٧٩٢ | المزرعة: ٢٠٧٠-١١٠٥ | بيروت، لبنان

هاتف: +٩٦١ ١ ٣١٩٣٦٦ | فاكس: +٩٦١ ١ ٨١٥٦٣٦

www.annd.org - <https://www.facebook.com/www.annd.org>



لعرضها على اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة لدراساتها. ووقع الاختيار على ٩ مؤشرات تتعلق بالهدف الأول، و١٥ مؤشراً للهدف الثامن، و١٣ مؤشراً للهدف العاشر.

وقد انتقدت منظمات المجتمع المدني الطريقة المتبعة في وضع هذه المؤشرات^٢. وحذا حذوها العديد من الحكومات، التي لفتت الانتباه إلى انحياز المؤشرات المنتقاة، إذ رأت أنها لا تتسجم مع روح أهداف التنمية المستدامة، كما وجدت أنها تعكس الخيارات التي اتخذتها المؤسسات المالية الدولية والبلدان الغنية. وفي الحادي عشر من آذار/مارس ٢٠١٦، أقرت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة أن «وضع إطار مؤشرات قوي وفائق الجودة هو عملية ينبغي مواصلة تطويرها، وأذنت لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات بمواصلة عمله» الذي يتخطى النظر في قائمة شباط/فبراير ٢٠١٦ «واعتبارها فقط نقطة انطلاق عملية». من ناحية أخرى، انتقدت شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة أيضاً هذا الموقف مبينة «انعدام الثقة المنتشر في العديد من البلدان النامية» بعملية اختيار المؤشرات وضرورة مواصلة تطويرها وجعلها قابلة للمقارنة.

مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العربية

علاوة على ذلك، أشارت منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية إلى أن الإحصاءات والدراسات الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية لا تُقام في معظم البلدان العربية على أساس سنوي وفق ما يقتضيه إطار أجندة عام ٢٠٣٠. كما إنها لا تمثل للمعايير الدولية في معظم الأحيان. أضف أن النتائج التفصيلية المبينة عليها غير متاحة أمام الجمهور ما يحول دون إمكانية تقييم صلاحية المؤشرات الحالية من الحكومات إلى الأمم المتحدة والهيئات الدولية. هكذا يحرم هذا الأمر منظمات المجتمع المدني من الأدوات اللازمة للدفاع عن موقفها بشأن العديد من القضايا الجوهرية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

وعليه، تدعو شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية جميع منظمات المجتمع المدني العربية إلى الانخراط في حملات تحث فيها حكوماتها على إعداد التقارير الإحصائية الواردة أدناه وإصدارها على أساس سنوي:

- الإحصاءات الوطنية للنتائج الإجمالي المحلي والأسعار الجارية ووفقاً لمعادل القوة الشرائية
- المسوحات الاستقصائية الوطنية المتعلقة بدخل ونفقات الأسر
- المسوحات الاستقصائية المتكاملة للأسر المعيشية (HIES)
- المسوحات الاستقصائية حول القوة العاملة (LFS)
- مسوحات قياس مستويات المعيشة (LSMS)

٣ باربرة أدامز وكارين جود: أجندة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة: إطار

المؤشرات، والمراقبة وإعداد التقارير؛ غلوبال بوليسي وتش، ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦.

مراقبة أهداف التنمية المستدامة

شرعت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، في إطار انخراطها النقدي مع أجندة ٢٠٣٠، في بذل جهد يرمي إلى توثيق البرامج الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومبادرات الإصلاح الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية. ويأتي هذا الجهد على شكل إعداد تقارير تقييم وطنية بهدف التأكد ما إذا كان هذا التنفيذ يُنجز في إطار استراتيجية إنمائية شاملة مبنية على الحقوق تعتمد على مقاربة تشاركية وشفافة ضامنة للجميع.

وترتبط تقارير التوثيق بين عمليتي مراقبة تنفيذ أجندة ٢٠٣٠ وتقييمها من قبل منظمات المجتمع المدني وبين آليات مراقبة لقضايا حقوق إنسان مشابهة. كما تُبرز ضرورة اعتماد حوار اجتماعي شامل للجميع من أجل صناعة السياسات على المستوى الوطني. وفي ظل محدودية الموارد المتاحة، سيتم إعداد تقارير تشمل عدداً محدوداً من البلدان (لا سيما الأردن ومصر والمغرب) تركز على ثلاثة من أهداف التنمية المستدامة دون سواها وهي:

- الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
- الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والتشغيل الكامل والمنتج، وتوفير العمل اللائق للجميع
- الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

علاوة على ذلك، شرعت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في بذل جهدٍ لرصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية، لا سيما تلك المتصلة بالأهداف الثلاثة المذكورة آنفاً.

مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

أنشأت الأمم المتحدة «فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة»، الذي يضم ثلاث دول عربية بين أعضائه وهي: الجزائر والبحرين ومصر. وقد أصدر هذا الفريق تقريراً أولياً رصد المؤشرات، شارك فيه عددٌ كبير من المنظمات في حزيران/يونيو ٢٠١٥^١، وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، نشر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة تقريراً يتضمن القائمة النهائية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المقترحة تمهيداً

١ «شبكة حلول التنمية المستدامة» SDSN: المؤشرات وإطار مراقبة أهداف التنمية المستدامة؛ إطلاق ثورة بيانات أهداف التنمية المستدامة؛ تقرير أعدته الأمين العام للأمم المتحدة؛ ١٢ حزيران/يونيو ٢٠١٥.

٢ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة: تقرير فريق الخبراء المشترك بين

الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة، Rev.1/2/2016/E/CN.3.

والذي يشمل نشر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المجمعة. وعلى الرغم من كل التعليقات والانتقادات المُشار إليها أعلاه، ترى شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في هذا الجهد مرجحاً يجب التعامل معه.

هكذا تُصنّف البلدان العربية إلى فئات ثلاثة وفقاً لمستوى ثروتها. ويبيّن مؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ (الشكل ١ الذي يُقارن بين الدول العربية والعالم) أن الدول ذات الدخل المنخفض والمرتفع على حدّ سواء تحتلّ مرتبةً أدنى من مرتبة نظيراتها في العالم. في حين تحتلّ الدول ذات الدخل المتوسط مرتبةً جيّدة مقارنة بنظيراتها في العالم من ناحية، ومع الدول العربية ذات الدخل المرتفع من ناحية أخرى. ومما لا شك فيه، أن هذا المؤشر مفطر العمومية بحيث لا يتيح مراقبة أهداف ومؤشرات بعضها. مع ذلك، يُتوقّع أن تعتمد «شبكة حلول التنمية المستدامة» إلى إصدار تقارير سنوية تسمح بتتبّع آرائها بشأن التقدّم العام في أهداف التنمية المستدامة المُحرَز في كلّ من البلدان.

مؤشر الفقر (الهدف الأول)

يعتمد مؤشر التنمية المستدامة العام حصراً على واحدٍ من مؤشرات الفقر التي اقترحها «فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة»: نسبة الفقراء من السكّان بناء على حدّ ١,٩٠ دولار أميركي في اليوم الواحد (%). المجمع من قاعدة بيانات البنك الدولي. وقد تمّ «اعتبار قيمة» مؤشر الفقر هذا صفرًا (!) في الكويت وعمّان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. أضف أنه لم يكن متاحاً لبلدانٍ أخرى مثل الجزائر والبحرين ومصر والعراق ولبنان واليمن (على الرغم من مشاركة ثلاثة من هذه الدول في عضوية فريق الخبراء). ويمكن الاطلاع على النتائج في الشكل ٢.

الشكل ٣: اتجاهات وتوقعات الفقر في الشغل - الدول العربية، ٢٠١٧ - ٢٠١٨ (المصدر، منظمة العمل الدولية)

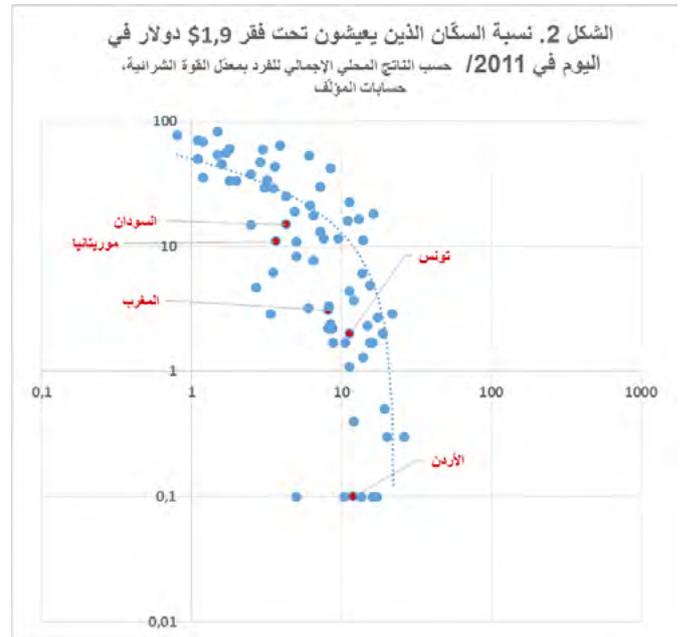
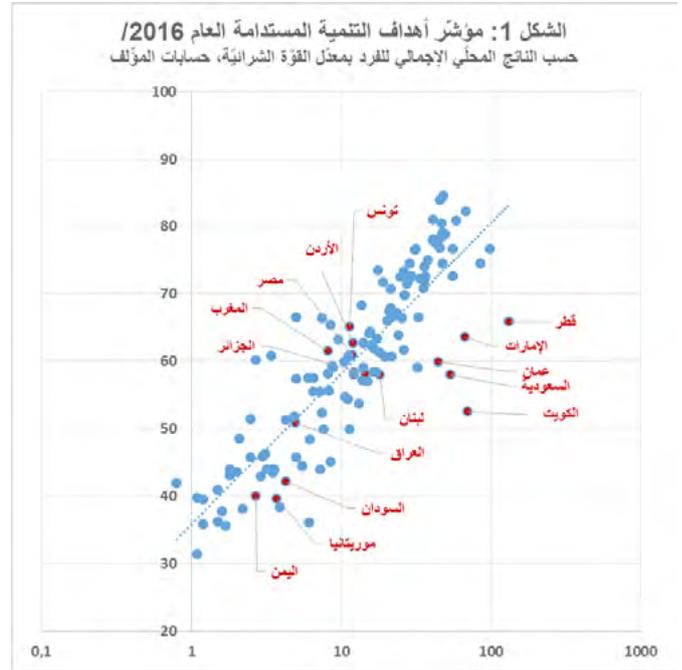
	Extreme working poverty rate, 2007-18 (percentages)				Extreme working poverty, 2016-18 (millions)		
	2007-2015	2016	2017	2018	2016	2017	2018
Arab States	4.2	3.9	3.7	3.7	2.0	1.9	1.9
GCC	1.9	1.8	1.8	1.8	0.5	0.5	0.4
Non-GCC	6.6	6.1	5.7	5.7	1.6	1.5	1.5
	Moderate working poverty rate, 2007-18 (percentages)				Moderate working poverty, 2016-18 (millions)		
	2007-2015	2016	2017	2018	2016	2017	2018
Arab States	17.2	16.9	16.7	16.7	8.3	8.4	8.4
GCC	5.9	5.8	5.7	5.7	1.4	1.4	1.4
Non-GCC	29.0	28.2	27.5	27.5	6.9	6.9	7.0

لا يعرقل غياب البيانات الخاصة بالفقر في معظم البلدان العربية إجراء أية مراقبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فحسب، بل إن

<http://www.sdgindex.org> ٥

لم يتطرّق التقرير إلى سوريا. ٦

- المسوحات الاستقصائية العنقودية متعددة المؤشرات (MICS)
- المسوحات الاستقصائية الديمغرافية والصحية (DHS)



مؤشر أهداف التنمية المستدامة

أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة «شبكة حلول التنمية المستدامة» SDSN وأطلقها في عام ٢٠١٢. ويتولّى إدارتها «مجلس قيادة» مكون من شخصيات بارزة في الحكومات والقطاع الخاص والوسط الأكاديمي. في العام ٢٠١٦، نشرت شبكة الحلول هذه أول تقرير لها حول مؤشر التنمية المستدامة ولوحات القيادة المرتبطة به،^٤ ٤ شبكة حلول التنمية المستدامة: مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المتابعة. تقرير عالمي؛ ٢٠١٦.

التوصيات

يتعيّن على منظمات المجتمع المدني العربية تنظيم حملات تضغط فيها على حكوماتها وعلى المؤسسات الإقليمية والدولية وتعبر عن مخاوفها بشأن «النقص الشديد في بيانات الفقر»، وفق ما أشارت إليه «شبكة حلول التنمية المستدامة» ذاتها^٨ ويبدو هذا «النقص لافتاً على وجه الخصوص إذا ما قورن بوفرة البيانات الخاصة بالظواهر الاقتصادية الأخرى»، مثل الناتج المحلي الإجمالي، أو التضخم، أو أسواق الأسهم. ويعود سبب ذلك إلى غياب المسوحات الاستقصائية المتسقة لحول معيشة لأسر أو إلى القيام بها بشكل غير منتظم.

لذا، وبناءً على توصيات الأمم المتحدة وشبكة حلول التنمية المستدامة، وكما طلبته حكومات البلدان النامية، ثمة ضرورة لقياس الفقر بانتظام (أقله سنوياً) ومن الوجهين النقدي والمتعدّد الأبعاد على حدّ سواء. ولهذه الغاية، تستطيع منظمات المجتمع المدني العربية اعتماد مؤشّر الفقر العالمي المتعدّد الأبعاد الذي تجمعه جامعة أكسفورد، لكنّه هو أيضاً يحتاج بأيّ حال إلى توافر المسوحات الاستقصائية حول معيشة الأسر.

وإذا لم يتسنى هذا التوافر للمسوحات، كما تستطيع منظمات المجتمع المدني العربية أن تعتمد إلى خلق الزخم وإجراء المسوحات الاستقصائية الضرورية بنفسها، وذلك مثلاً باعتماد طريقة المسح الموجزة التي روجت لها «شبكة حلول التنمية المستدامة»^٩ والتي يُمكن القيام بها بتكلفة وجهد منخفضين، بغية جمع مزيدٍ من بيانات الفقر أكثر تواتراً واتساقاً وبانتظام.

وفي حال استمرار عدم توفّر المسوحات الاستقصائية حول معيشة الأسر أو عدم القيام بها سنوياً على الأقل، لن يكون هناك سبيل لمراقبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالفقر. ولا فائدة حقاً من متابعة المؤشّرات العامّة حول أهداف التنمية المستدامة.

البيانات المتاحة تتناقض أيضاً مع التقييمات التي تُجريها منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية وأنشطة الدعوة التي تنخرط فيها. كما تتناقض مع البيانات التي جمعتها ونشرتها منظمة العمل الدولية^٧، والتي تبين انتشار حالات فقرٍ مدقحٍ حتّى في دول مجلس التعاون الخليجي، كما يظهر في الشكل ٣.

وكان «فريق الخبراء المشترك بين الوكالات» قد اقترح قائمةً من المؤشّرات لكلّ غايةٍ من غايات الهدف الأول، على النحو المبين أدناه:

١-١-١ نسبة السكان الذين يعيشون بحدّ أقل من ١,٢٥ دولار أميركي يومياً، مع تفصيلها بحسب الجنس والفئة العمرية؛

١-٢-١ نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، مصنّفة بحسب الجنس والفئة العمرية؛

١-٣-١ نسبة السكان الفقراء والضعفاء المشمولين بتغطية نظم الحماية الاجتماعية، مع تفصيل موسّع بحسب المسنّين، والأطفال، والعاطلين عن العمل، والأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء الحوامل، والفقراء والضعفاء؛

١-٤-١ نسبة السكان الذين يعيشون في أسرٍ تتمتع بإمكانية الوصول إلى الخدمات العامة؛

١-٥-١ عدد السكان المتضررين من الكوارث الخطيرة حسب العمر والجنس؛

١-٥-٢ الخسارة الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الكوارث التي تطال الناتج المحلي الإجمالي؛

١-٦-١ الحصة من إجمالي الانفاق الحكومي العام (بما فيه دون الوطني) على البرامج الموجهة إلى الـ٤٠ من المئة الأفقر من سكّان البلاد؛

١-٦-٢ عدد خطط العمل الوطنيّة المتعلّقة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والتي تدعم تسريع الاستثمار في الأعمال الرامية إلى القضاء على الفقر وتعزيز استدامة استخدام الموارد الطبيعية.

٨ شبكة حلول التنمية المستدامة: نحو قاعدة بيانات للفقر متواترة ومتسقة؛ ورقة

إحاطة، أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

<http://www.ophi.org.uk/> ٩

١٠ شبكة حلول التنمية المستدامة ٢٠١٤، op.cit.

٧ منظمة العمل الدولية: النظرة الاجتماعية للعمالة في العالم. اتجاهات ٢٠١٧؛

٢٠١٧.